التعليم في اليمن وأسباب التعثر

• سالم أحمد باوادي

إن من أهم سمات عصرنا هو تطوّر العلوم والتكنولوجيا ، وتفجر المعرفة التي لم يسبق له مثيل ، وأصبح التعليم من أهم الأسباب لتطور الأمم ورقيها وسر نهضتها .

وبما أننا كمسلمين توّاقون للنهوض ، وتواقون لأن نتبوأ مركزنا في الصدارة ، وأننا نعلم يقينا أن نهضتنا لن تكون إلا برجوعنا إلى ديننا وتمسكنا به ، ثم الأخذ بالأسباب ، ومن أهم هذه الأسباب : التعليم ، الذي أصبح اليوم سر نهضة الشعوب . وبما أننا لا نريد فقط نهضة تحقق لنا السعادة الدنيوية ، وتوقعنا في التعاسة الأخروية ، فإننا أيضاً لا نريد فقط نهوضاً يحقق لنا الأمن الدنيوي بكافة أشكاله : الغذائي ، والمعيشي ، والصحي ، ويوقعنا في الخوف الأخروي .

إننا نريد نهوضاً يحقق لنا سعادة الدارين : أمن دنيوي يوصلنا إلى أمن أخروي ، ولتحقيق ذلك لابد من التمسك بهذا الدين الحنيف ، وإقامة التوحيد في الأفراد والأسر والمجتمعات ، ولابد من الأخذ بالأسباب .

والتعليم هو سبب نهوض الأمم ، فإذا وجدت شعباً متعلماً مثقفاً يمتلك المهارة التنموية في أفراده ، ومن خلف هذا الشعب إدارة حكيمة تمتلك كل وسائل الإبداع والإتقان والمعرفة ، وتمتلك رؤية واضحة صحيحة للمستقبل ؛ فإنك قد امتلكت أهم مفاتيح النهوض .

لذلك اتجهت كثير من الدول ، في العصر الحديث اليوم ، إلى الاهتمام بالتعليم وتطويره ، وتطوير السياسات التعليمية والإدارية للنهوض بمستوى التعليم ، ولكي يواكب التعليم التطور الذي يشهده العالم ، وتأهيل الكوادر بالمهارات العلمية ، وربط التعليم بميادين الإنتاج الصناعي والزراعي ، وانتشار التعليم التقني والمهني ، والاستفادة من تجارب الآخرين ، تعد هذه من أهم الأسباب والتوجهات الأساسية للنهوض بالأمم .

ويعد الإنسان اليوم هو الثروة الحقيقية لنهوض الدول وتقدمها ، فإذا أخذت الدول بهذا الاعتبار ، وقدمت تعليماً جيداً يشبع الحاجات النفسية والعقلية والجسمية ، واهتمت بتنمية الإنسان وقدراته ، وهيأت له الظروف الملائمة ليبدع وينتج ؛ يصبح الإنسان في هذه الحالة ثروة قومية أهم من الثروات الطبيعية ، لأن عطاءه مستمر ومتطور ، بينما الموارد تنتهي وتتلاشى .

ولو تأملنا في حال الدولتين ألمانيا واليابان ، فمن المعروف أنهما قد فقدتا كل منجزاتهما وإمكاناتهما أثناء الحرب العالمية الثانية ، ودُمّر الشعبان في هذه الحرب ، ولكن الشعبين لم يركنا إلى ثقافة الهزيمة ، بل استطاعا أن ينهضا من جديد ، ويصبحا من أكبر الدول الصناعية في العالم بعد الولايات المتحدة ، مع أن هاتين الدولتين لا تملكا الموارد الطبيعية الضخمة ، ولكن الاهتمام بالإنسان ، والتعليم الراقي في هاتين الدولتين وغيرهما مكنهما من النهوض مرة أخرى ، فقد قدمت ألمانيا (٦٥ عالماً) حصل على جائزة نوبل في العلوم والطب (١).

---

١ – المعرفة ، العدد (١٣٤) يونيو ٢٠٠٦ .

ولقد هزمت اليابان في الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م وأصبحت تحت النفوذ الأمريكي حتى عام ١٩٥٢م . و عندما استعادت سيادتها رفضت كثيراً من التوصيات والإصلاحات التي وضعها الأمريكان على التعليم ، وبدأت مشواراً جديداً مع النهوض ، حتى أصبحت ثاني أكبر دولة صناعية في العالم ، وهذا يعود إلى الاهتمام بالإنسان والاهتمام بالتعليم ، والسياسات التعليمية الصائبة . اليابانيون لم يرفضوا كل التوصيات على التعليم ، بل أخذوا ببعضها التي تتناسب مع ظروفهم وواقعهم ، فقد أخذوا بنظام اللامركزية في التعليم ، وهو النظام السائد في الولايات المتحدة الأمريكية ، والشعب الياباني يمجّد العلم والتعليم ، ويمجد المعلم .

ولو نظرنا لحال ومستوى التعليم المتدني في بلادنا ، لتطلب الأمر إلى وقفة من كل غيور على هذه الأمة . ثم لمصلحة من هذا التدهور في مستويات التعليم ؟! و لمصلحة من هذا العبث بمصير الأجيال ، وهذا الإهمال والتسيب؟! ماذا تنتظر من أمة جاهلة تنتشر فيها الأمية بنسبة ٥٣٪؟! هل تنتظر نهوضاً ؟! لا شك أن التعليم في بلادنا يحتاج إلى وقفات جادة لإخراجه من الحالة التي وصل إليها . والإصلاح يجب أن يشمل كل قطاعات التعليم بما فيها الإنسان نفسه ، والسياسات التعليمية والإدارات التعليمية والمناهج ، وكل الجوانب التي لها علاقة من قريب أو بعيد .

و نذكر بعض الجوانب التي هي بحاجة إلى إصلاح وتجديد ، و منها :

• أولاً - السياسات التعليمية والإدارية :

لا شك أن التخبط في السياسات التعليمية ، وعدم كفاءة الإدارات التعليمية، والمركزية الشديدة من أهم الأسباب في تدني مستوى التعليم في البلاد ، بالإضافة إلى غياب التخطيط الصحيح، وغياب الرؤية للمستقبل يعد أيضاً من المعوقات الكبيرة في تطور هذا القطاع .

ويلاحظ في الفترة الأخيرة بأنه بدأت تظهر إستراتيجيات ، مثل استراتيجية التعليم الأساسي ، وسوف تتبعها إستراتيجية التعليم الثانوي ، وهذه خطوات جيدة في هذا الاتجاه ، ولكن لايكفي أن توضع استراتيجية فقط ثم لا يوجد جهات متابعة ولا رقابة فعالة ، ولا تقييم للتحقق من مدى تنفيذ هذه الإستراتيجية فيبقى الأمر غير مجد . أما من ناحية الإدارات التعليمية ، فإن كثيراً منها غير كفؤة ، وغير مؤهلة ، وغير متخصصة في هذا الجانب ، وإن وجود الخبرة غير كافٍ في عصر التطورات في العلوم بشكل سريع جداً ، فلابد من التخصص والمهارة إلى جانب الخبرة . لا يمكن النهوض وانتشال الإدارات التربوية والتعليمية من وضعها الراهن وقد تربع على عروشها عقول متحجرة تقليدية ، ملتزمة بـ(الروتين) التقليدي الجامد واللوائح والقوانين التي عفى عليها الزمن ، ولا تطّلع هذه القيادات على ما يدور حولها من تطورات تكنولوجية متسارعة في كثير من مجالات الإدارة ، حتى ظهر ما يعرف بالإدارة الإلكترونية ،و الإدارة الإستراتيجية ، والإدارة النوعية ، و هؤلاء لازالوا جامدين تقليديين ، بل أصبح كثير منهم مقاوم للتغيير والتطوير والتحديث إلا من رحم ربك .

فلابد من التحديث في هذه القيادات والإدارات ، أو لابد أن تخضع إلى التدريب المستمر حتى يتم رفع قدراتها وإمكانياتها لتواكب التطورات ، وتعود بالفائدة والمنفعة على العملية التعليمية في البلاد .

إننا إذا نظرنا إلى نظام التعليم في أكثر الدول تطوراً وتقدماً في هذا المجال ، و هي الولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وألمانيا ، لوجدناه يميل إلى اللامركزية(٢) ، حيث نجد أن في كل ولاية أو مقاطعة يوجد مجلس تعليمي ، وهذا المجلس منتخب من قبل الشعب في هذه الولاية ، ومن مهام هذا المجلس : وضع السياسات التعليمية ، والتخطيط ، وتعيين مدير التعليم بالولاية أو المقاطعة ، وهو يخضع لهذا المجلس من ناحية المحاسبة والتقييم وغيرها .

ومن مهام المجلس : تحديد نظام الخدمات التعليمية ، وإقرار الميزانية للتعليم العام ، وبناء المدارس ، وهو الذي يتخاطب مع المركز .

لو تأملنا في هذا النظام كيف تمارس الأمة الإشراف على التعليم ، على تعليم أبنائها ؟ كيف تتدخل الأمة عندما يحدث الانحراف والتسيب والفساد في أهم قطاع من قطاعات الدولة ؟ فهي لا تترك هذا القطاع للولاءات السياسية والحزبية . ولو قارنا هذا الوضع بما هو موجود في مؤسساتنا التعليمية والتربوية ، لوجدنا مدير التربية في المحافظة لا يحاسبه أحد ، يفعل ما يشاء ، يعيّن من يشاء ، ويعزل ويبعد من يشاء ، هو الآمر والناهي طالما المركز رضي عنه .

بل تجد مع كثرة التغييرات في هذه المناصب بسبب أو بدون سبب ، تجد اللاحق يهدم ما بناه السابق ، ونظل مكاننا ، نقدم خطوة ونؤخر الأخرى .

لماذا لا نستفيد من تجارب الآخرين ؟! نريد أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون ، ولا مشاحة في الوسائل إذا لم تكن محرمة أو تفضي إلى حرام ، فقد أخذت اليابان بنظام اللامركزية في التعليم ، وهو نظام أمريكي ، ولم تأخذ المناهج الأمريكية . نحن دائماً نبحث عن الجوانب السلبية عندهم ، ونسمح لهم بالتدخل في بناء المناهج ، ولا نأخذ الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تساعدنا على النهوض بالتعليم وتحديثه .

• ثانياً - المدرسة :

واقع المدرسة في بلادنا يُرثى له ، تعاني المدرسة من مشكلات كثيرة ، وتجابه معوقات تؤثر على دورها الأساسي الذي أنشئت من أجله ، في ظل التطور الذي تشهده المدرسة في غير بلادنا من تحديث ودخول وسائل التكنولوجيا في المدارس : الكمبيوتر والإنترنت ، والتقنيات التعليمية الحديثة ، وانتشار ما يعرف بالتعليم الإلكتروني ، والتعليم عن بُعد . لا زالت المدرسة في بلادنا تراوح مكانها ، وترزح بمشاكلها وقيودها .

لذلك سنحاول في هذا الجانب

٢ –نظم التعليم وفلسفاتها في بلدان العالم ، د. علي هود باعباد .

استعراض أهم المشاكل التي تواجهها المدرسة في بلادنا من خلال النقاط التالية :

١ – عدم كفاءة الإدارات المدرسية:

تتمثل الإدارة المدرسية في المدير ، والطاقم الإداري الذين يعملون معه ، ولا تجد مدرسة ناجحة إلا على رأسها مدير كفؤ ، و لا تجد مدرسة فاشلة إلا على رأسها مدير فاشل .

لازالت الإدارة المدرسية في بلادنا تمارس الأعمال التقليدية ، ويتمركز دورها فقط في ضبط عملية الإدارة ، من خلال الحضور والغياب ، وجمع الرسوم وأمور مالية ، و تنظيم البرامج التدريبية ، أي أعمال إدارية بحتة ، بينما تتطلع الإدارة المدرسية الحديثة بأعمال كثيرة ، إذ أصبح يشترط معايير خاصة لاختيار مدير مدرسة ، فقد وضع روبرت كاتز Robert Katz (٣) في دراسته عن المدير الفعال نظرية هامة عن الكفاءات اللازمة للمديرين ، وحدد ثلاث كفاءات أساسية هي :

١ – كفاءات تقنية .

٢ – كفاءات إنسانية .

٣ – كفاءات إدراكية .

وبعضهم زاد على ذلك . وقد نصت معظم التشريعات التعليمية في جمهورية مصر العربية مثلاً (٤) على أن من يشغل وظائف الإدارة المدرسية (التعليمية) يخضع لتوافر ثلاثة شروط هي :

١ – الحصول على تقدير ممتاز في التقرير السنوي للسنتين الأخيرتين على الأقل .

٢ – قضاء عدد معين من السنوات في التعليم والوظيفة السابقة ، وهو ما يعرف بالأقدمية .

٣ – حضور برنامج تدريبي يعقد على مستوى الإدارة بالمديرية التعليمية ، وينتهي بامتحان أو مناقشة ، بحيث يقدمه المرشح للترقية .

لكن السؤال هنا : هل يطبق هذا النظام ، أم نعتمد دائماً على الأقدمية ؟ أما في المدرسة الحديثة أصبح دور المدير أوسع مما كان عليه ، حيث يشترط وجود مهارات إنسانية وفنية ، بالإضافة إلى المهارة

نظام التعليم في أكثر الدول تطوراً وتقدماً مثل الولايات المتحدة ، واليابان ، وألمانيا ، يميل إلى اللامركزية ، حيث أن في كل ولاية أو مقاطعة يوجد مجلس تعليمي ، وهذا المجلس منتخب من قبل الشعب في هذه الولاية ، ومن مهامه : وضع السياسات التعليمية ، والتخطيط ، وتعيين مدير التعليم بالولاية أو المقاطعة ، وهو يخضع لهذا المجلس من ناحية المحاسبة والتقييم وغيرها

الإدارية ، أصبح المدير يقوم بدور الموجه المقيم ، ويمتلك مهارات الإشراف الفني على المعلمين وعلى تنفيذ المنهج ، وقد أثبتت كثير من الدراسات على أن كثيراً من مديري المدارس في بلادنا لايمارسون هذه الأدوار إطلاقا ، بل دورهم يقتصر على الأدوار التقليدية فقط ، لذلك تحتاج الإدارات المدرسية والتعليمية إلى عملية تحديث واسعة ، وإلى عملية تدريب مستمرة لكي ترفع من قدراتهم وكفاءاتهم ، و التعرف على أحدث الوسائل والطرق الإدارية ، واكتساب المهارة الفنية ، وقد تم في الفترة الأخيرة تنفيذ دورات تدريبية في المحافظات لهذه القيادات والإدارات التعليمية ، في مدارس التعليم الأساسي وتدريب المعلمين ، ولكن هذه الدورات لم تحقق الأهداف المطلوبة ، وأصبحت عملية حضور هذه الدورات عملية فيها كثير من عدم الدقة ، أصبح الهدف منها الحصول على المعونة المالية لا غير ، فيحضر ويرشح لهذه الدورات من لا يستفاد منه ، كثير من الذين يحضرون هذه الدورات يوشكون على التقاعد ، ومنهم من هو مفرغ ، لا يمارس العملية التعليمية ، ناهيك عمّن يحضر في الكشوفات فقط ، والهدف هو الحصول على المنحة المالية ، لذلك تحتاج هذه الدورات وقفات تقييمية وتحديد معايير معينة للذين يرشحون لهذه الدورات .

٢ – المبنى المدرسي واكتضاض الصفوف بالتلاميذ :

المبنى المدرسي المناسب هو أساس حدوث عملية تعليمية جيدة ، يجب أن يوزع المبنى المدرسي توزيعاً جغرافياً صحيحاً حسب الكثافة السكانية .

فلو نظرنا لوضع المبنى المدرسي الحالي لوجدنا أنه لا يتناسب مع الارتفاع المتزايد للنمو السكاني في اليمن ، فقد تضاعف حجم السكان في اليمن ثلاث مرات خلال أربعين عاماً ، من عام ١٩٤٥م إلى ١٩٩٩م(٥) حيث بلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥ سنة) عام ١٩٩٤م (٤٦,١٪) وارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي من (٢,٦) مليون طالب في عام ١٩٩٨م إلى (٣,٤) مليون طالب عام (٢٠٠٠–٢٠٠١) بنسبة زيادة قدرها (٣١,٨٪)(٦) .

في ظل هذه الزيادة الكبيرة في النمو السكاني ، وقلة المباني المدرسية المناسبة و في ظل قانون إلزامية التعليم الأساسي الذي تعتزم الدولة تطبيقه في عام (٢٠٢٥م) حسب ما جاء في الخطة الخمسية (٧) هل وضعت الدول الاستراتيجيات المناسبة للتغلب على هذه المشكلة ؟ أم ستستمر عملية التعليم ذو الفترتين (الصباحية والمسائية) في المدارس ؟ إن استمر الحال فهذا مما يدل على فشل السياسات التعليمية في توفير المبنى المدرسي المناسب مع الزيادة السكانية ، والفشل في القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم التي تزداد عاماً بعد عام بأرقام كبيرة ، حتى بلغت نسبة التسرب ٦٥,٣٪ عام ١٩٩٠م ،و في عام (٢٠٠٠) بلغت (٧٥,١٪) (٨) حتى أصبحت نسبة الأمية بين البالغين سن ١٥عاماً في عام ٢٠٠٠م (٥٣,٦٪) وهي تعد من أعلى النسب في العالم العربي (٩) .

وتجابه المدرسة في بلادنا عملية اكتضاض الصفوف بالتلاميذ ، وهي عملية مزعجة بالنسبة للمعلم والإدارة المدرسية ، بل هي من المعوقات لتحقيق جودة التعليم الذي يشترط ألا يزيد عدد التلاميذ داخل

٣ – الإدارة المدرسية .
٤ –المرجع السابق .
٥ – التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م ، المركز العام للدراسات والبحوث .
٦ – المصدر السابق .
٧ –الخطة الخمسية .
٨ – مؤشر التنمية الألفية في اليمن .
٩ – التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م ، المركز العام للدراسات والبحوث .

الصف الواحد على ١٦ طالبا فقط ، حسب ما هو متعامل به في الدول المتقدمة . فكيف يكون الحال وفي الصف أكثر من ٧٠ طالباً ؟! هذه عملية مزعجة جداً ، و من أهم مسببات إنهاك المعلم وقتل حيويته ونشاطه ، وتدخله في حالة من الإحباط .

من أهم الحلول للحد من هذه الظاهرة ، هي: تشجيع القطاع الخاص والمدارس الأهلية على الانتشار ، ودعمها من قبل الدولة ، وتقديم التسهيلات لها ، والرقي بنوع التعليم في هذه المدارس ، فقد نجحت هذه العملية في دولة كبيرة ، ذات كثافة سكانية هائلة ، مثل الهند ، حيث استطاع القطاع الخاص في هذه الدولة أن يقدم تعليماً جيداً ، استطاعت الدولة بمخرجات هذا النوع من التعليم أن تحقق قفزة كبيرة في مجال التقنية والتصنيع ، ووجود عمالة ماهرة تنافس العمالة في الدول المتقدمة ، بل أصبحت الهند ثاني أسرع البلدان نمواً بعد الصين ، حيث ازداد هذا النمو إلى (٧,٥٪) هذا بفضل رقي التعليم الخاص ، بينما تعيش المدارس الحكومية حالة من الفوضى (١٠) .

ثالثاً - المناهج:

لم يعد المنهج هو ذلك المقرر الدراسي أو الكتاب الدراسي فحسب ، بل أصبح كذلك هو جميع الخبرات والنشاطات التعليمية المخططة التي يمر بها الطالب داخل الصف وخارجه . واعتماداً على هذا المفهوم، فإن المنهج يشمل أربعة عناصر :

١ –الأهداف .

٢ – المتحري .

٣ – الخبرات التعليمية .

٤ – التقويم (١١) .

ويركز دائماً المنهج على تحقيق الأهداف المرتبطة بالجوانب المعرفية والجوانب السلوكية المهارية ،و الجوانب النفسحركية والانفعالية .

ومن الملاحظ وجود دعاوى بضرورة التركيز على الجوانب المهارية ، والتقليل من الجوانب المعرفية في مراحل معينة ومجالات معنية ، وهذا لمواكبة متطلبات سوق العمل ، وتمشياً مع ما هو سائد في العالم المتقدم ، وهو تمشياً مع الفلسفة البرجماتية في التعليم ، فلسفة (جون ديوي)(١٢)نفعية التعليم التي تنادي بوجود تعليم نفعي بحت ، بحيث تكون المخرجات قادرة على تطبيق الخبرات التعليمية في الحياة اليومية ، أي التركيز على الجوانب السلوكية المهارية فقط ، وهذا هو السائد اليوم في العالم المتقدم ، فبرغم ما حققه هذا الاتجاه من نجاح إلا أنه لم يسلم من النقد .

إن التركيز على الجوانب المهارية فقط ، وإهمال الجوانب المعرفية والقيمية والأخلاقية وثقافة التاريخ ، بحيث يصبح الخريج وكأنه رجل آلي ، يعرف كيف يعمل فقط ، وهذا الذي تعاني منه المجتمعات المتقدمة صناعياً اليوم تعاني من غياب القيم والأخلاق نتيجة لانتشار هذه الفلسفة . وإن ذلك إذا ما طبق في أي مجتمع – وخاصة المجتمع المسلم– يعد خيانة للأجيال وللأمة ؛ لأن هدف التربية في أي مجتمع مسلم هو وجود الفرد الصالح لدينه ودنياه حاملاً لقيمه وثقافته ودينه ، لذلك يجب الجمع بين الأمرين والاتجاهين ، والتركيز على الجانب المهاري ، والجوانب المعرفية والقيمية والدينية ليحصل الكمال . كما أن التركيز على الجوانب القيمية والأخلاقية والمعرفية فقط دون الجوانب المهارية ، يعد أيضاً ظلماً للتلاميذ ؛ لأن قطاعات العمل في العصر الحديث أصبحت تتطلب المهارة العلمية في المخرجات ، و ألا تصبح هذه المخرجات عاطلة .

• رابعاً - الإنسان:

نقصد بالإنسان هنا : المعلم ، والطالب ، والإداري والقيادي في القطاع التعليمي والتربوي . الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم ، لايمكن النهوض بالأمة دون الاهتمام بالإنسان ، و إشباع حاجاته وتنمية مهاراته وقدراته . وتتعجب عندما ترى على سبيل المثال في الولايات المتحدة : أعطي لمدير المدرسة صلاحيات كبيرة ، بحيث أنه يستطيع أن يعين المعلمين في مدرسته ، وهو الذي يفصل ، بل في بعض المناطق هو الذي يختار المنهج تحت إشراف المجلس التعليمي المحلي ، ولكن أعطيت له هذه الصلاحيات ، وأسندت إليه هذه الثقة ، بينما نحن نعاني اليوم من عدم الثقة ، ولا يمكن أن نتصور ماذا سيحدث عندما يعطى المدير عندنا هذه الصلاحيات ، بالتأكيد ستحدث كوارث ومصائب لا حصرلها ، إذاً أين الخلل : في الإنسان ، أم في القوانين ؟

من الملاحظ أن الإنسان الذي أصلا يعاني من ضعف الإيمان وقلة التقوى والورع ، وتزايد الضغوط الاقتصادية والمعيشية عليه لايزال في انحدار من الناحية الأخلاقية والقيمية إلا من رحم ربك ، بل يصل في بعض المواقع إلى مستويات لا يمكن أن نتصورها ، ويكون على رأس إدارة تعليمية أو مؤسسة تربوية . وتقول الدراسات النفسية ونظريات الدافعية : إن الإنسان دائماً يتحفز ويندفع عندما يجد لنفسه مكاسب ذاتية ، قد تكون مادية أومعنوية ، فهو ينظر دائماً إلى العائد النفعي عليه ، لذلك لابد من تحفيزه لينجز أكثر وينتج . وعندما وضع (ماسلو) تصنيفه (الدوافع والحاجات) وضع هرم الحاجات ، ووضع في أسفل الهرم الحاجات الفيزيولوجية الأساسية : المأكل والمشرب ، والملبس ، و المسكن ، والجنس .

ووضع في أعلى الهرم الحاجات النمائية والحضارية العليا ، حاجات تقدير الذات . أي أن الإنسان حسب مفهومه – مفهوم الدوافع – لا يمكن أن يندفع ويقفز إلى مستوى الإبداع ، أعلى الهرم ، مالم تتوفر له الحاجات الأساسية أولا ، وإن كان هذا ينطبق إلى حد ما على الإنسان العصري ، ولكنه بالنسة لنا كمسلمين عندنا دافع آخر لا يعرفه (ماسلو) وهو دافع الاحتساب

---

١٠ – مجلة (نيوز ويك)، العدد (٢٩٩) مارس ٢٠٠٦م .

١١ – الإشراف التربوي – راتب سعود .

١٢ – فلسفة التربية ، أ .د محمد منير .

(النفع الأخـــروي) أي يمكن أن يندفع الإنسان نحو الإبداع اعتماداً على هذا الدافع ، وإن لم تتوفر له الحاجات الأساسية أو(الحرمانية) كما سماها . ولكن ، لكي نكون واقعيين ، والإنسان هذا حاله ، لابد من تحفيزه في هذا القطاع (التعليمي) وأن تتوفر له –على أقل تقدير– الحاجات الأساسية مثل : المسكن المناسب ، والعيش الكريم ، فلابد من إصلاح أمور دنياه لكي نستطيع من إصلاح حاله .

ويقول الماوردي رحمه الله في (أدب الدنيا): «اعلم أن صلاح الدنيا معتبر من وجهين : أولهما : ما ينتظم به أمور جملتها ، والثاني :ما يصلح به حال كل واحد من أهلها ، فهما شيئان لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه ؛ لأن من صلحت حاله مع فساد الدنيا واختلال أمورها ، لن يعدم أن يتعدى إليه فسادها ، ويقدح فيه اختلالها ؛ لأن منها يستمد ولها يستعد ، ومن فسدت حاله مع صلاح الدنيا وانتظام أمورها ، لم يجد لصلاحها لذة ، ولا لاستقامتها أثر ، لأن الإنسان دنيا نفسه ، فليس يرى الصلاح إلا إذا صلحت له ، ولا يجد الفساد إلا إذا فسدت عليه ؛ لأن نفسه أخص ، وحاله أمس ، فصار نظره إلى ما يخصه مصروفاً ، وفكره على ما يمسه موقوفاً »(١٣) .

وقال رحمه الله في موضع آخر : «واعلم أن مابه تصلح الدنيا ، حتى تصير أحوالها منتظمة ، وأمورها ملتئمة ، ستة أشياء هي قواعدها وإن تفرعت ، و هي : دين متّبع ، وسلطان قاهر ، وعدل شامل ، وأمن عام ، وخصب دار ، وأمل فسيح» (١٤).

فتأمل في كلامه – رحمه الله – فلابد من صلاح الإنسان صلاح دنياه ، ولابد من صلاح الدنيا صلاح الإنسان ، ولا يصلح الإنسان إلا برجوعه إلى دينه ، و الذي به تنتظم أموره الدنيوية .

فلابد إذا أردنا أن نصلح هذا القطاع المهم أن نصلح الإنسان العامل في هذا القطاع ، أن يعاد النظر في معايير الاختيار ، وأن يكون عند الفرد نوع من القيم والأخلاق والمبادئ ، وأن يعرف أهمية ومسئولية هذا الثغر الذي هو عليه . ويتم ذلك من خلال الاستفادة من هذه الدورات التي تعقد للمعلمين والإداريين ، وأن يركز على جوانب الورع والتقوى والخوف من الله ، لأنه لا فائدة من التركيز على الجوانب الإدارية والمهارية والعملية ونهمل الجوانب الإيمانية ، ورفع مستوى استشعار المسئولية .

طالما أصبح الإنسان في هذا العصر لاهثاً وراء حطام الدنيا ، حيث استطاعت الحضارة الغربية المادية أن تحول الإنسان إلى مستهلك بالدرجة الأولى ، وأصبح من الصعب أن يتساوى مستوى دخله مع إنفاقه ، أصبح لاهثاً وراء الدعاية وبريق الموضات ، مما أوصله في الأخير أن يتنازل عن قيمه ومبادئه لتحصيل أكبر قدر من الكماليات . فقد جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله ﷺ : «ليس الغنى عن كثرة العرض ، و لكن الغنى غنى النفس » وقوله ﷺ : « قد أفلح من أسلم ورزق كفافاً وقنعه الله بما آتاه» .

لهذا يحتاج الإنسان دائماً إلى تذكير ، وأن يرفع من تربيته الإيمانية ، لأن بصلاح الإنسان تصلح الأمور ، وبصلاحه تصلح المجتمعات والإدارات والمؤسسات ، والعكس صحيح .

• إشراف الأمة على التعليم :

فإذا أردنا أن نصلح العملية التعليمية فلابد من أن نفعل هذا الجانب ، وأن يكون هناك نوع من الإشراف الاجتماعي على سير العملية التعليمية ، فالتعليم مسئولية الجميع ، مسئولية كل الأمة ، وليس الدولة فقط . وفي ظل تزايد إنفاق الأسر على تعليم أبنائها ، فلابد أن تفعّل مجالس الآباء والمجالس المحلية في خلق نوع من ضغط الجماهير على القيادات التربوية ، وألا يترك هذا القطاع المهم للولاءات السياسية والمزايدات الحزبية ،

لازالت الإدارة المدرسية في بلادنا تمارس الأعمال التقليدية ، ويتمركز دورها فقط في ضبط عملية الإدارة ، من خلال الحضور والغياب وجمع الرسوم وأعمال إدارية بحتة

يجب أن يكون لهذا القطاع استقلالية كاملة ، و يكون التعيين للكفاءات بغض النظر عن الانتماء السياسي .

العملية التعلمية عملية متكاملة ، إذا أردنا معالجة القصور فيها وإصلاحها ووقف هذا التدهور ، فلابد من النظر بنظرة شاملة للعملية التعليمية من جميع جوانبها ، ابتداء من الطالب ، إلى المعلم والمدرسة ، إلى أعلى القيادت التربوية والتعليمية . ولا يمكن التركيز على جانب ، وإهمال الآخر ، وإن لم يهبّ الغيورون على هذه الأمة ، فإن المستقبل سيكون أسوأ في هذا الجانب مما نتصور ، وسيصل التعليم في البلاد إلى مستويات سيئة جداً ، وستزداد عملية التسرب من الدراسة ، أيضاً ستزداد معدلات الأمية بين الشباب بشكل لا يتصور ، مع ازدياد للبطالة لضعف المخرجات من الناحية العلمية والفنية التي لا يمكن بهذا المستوى من التعليم أن تلبي متطلبات سوق العمل الذي يتطلب المهارة العلمية العالية .

المراجع :

١ – المعرفة ، العدد (١٣٤) يوليو ٢٠٠٦ .
٢– نظم التعليم وفلسفاتها في بلدان العالم ، د. علي هود باعباد .
٣– التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣م ، المركز العام للدراسات والبحوث .
٤ – الإشراف التربوي ، د. راتب سعود .
٥ – مجلة (نيوز ويك)، العدد (٢٢٩) مارس ٢٠٠٦م .
٦ – الخطة الخمسية الثانية .
٧ – الإدارة المدرسية . د. العجمي .
٨– سيكولوجية الإدارة المدرسية ، د. منصور حسين ، د . مصطفى زيدان .
٩ – أسس علم النفس التربوي ، د. عبدالرحمن عدس وآخرون .
١٠ – فلسفة التربية ، د . محمد منير موسى .
١١ – أدب الدنيا والدين ، لـ أبي الحسن الماوردي .

١٣ – أدب الدنيا والدين ، ص ١٢٩ .
١٤ – نفس المرجع السابق ، ص١٣٠ .